

## رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

تصف هذه الرسالة الأحداث التي اكتنفت الاستفتاء الذي جرى في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في كولومبيا، والقرارات التي اتخذتها منذ ذلك الحين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي (القوات المسلحة الثورية الكولومبية)، وتوصياتي المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، وفقا للقرار ٢٢٦١ (٢٠١٦) والقرار ٢٣٠٧ (٢٠١٦). وأعتزم تقديم تقرير المرحلي الأول عن أنشطة البعثة بحلول ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عند انتهاء أول ٩٠ يوما من ولايتها التي تستمر ١٢ شهرا.

### أحدث التطورات

في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، قام رئيس جمهورية كولومبيا وقائد القوات المسلحة الثورية الكولومبية، بعد محادثات سلام استمرت أربع سنوات في هافانا، بالتوقيع في كارتاخينا بكولومبيا على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم. وكان أحد أحكام الاتفاق النهائي يربط دخوله حيز النفاذ بإقراره في استفتاء يُجرى وفق الطرائق التي تقرها المحكمة الدستورية الكولومبية.

وقد نُظِم الاستفتاء بعد ذلك بأسبوع، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، إثر حملة استمرت لمدة شهر شهدت تنازعا شديدا ولكنها كانت من أكثر الحملات اتساما بالطابع السلمي في تاريخ البلد. وجاءت نسبة المشاركة بالغة الانخفاض إذ لم تتجاوز ٣٧ في المائة. وانتصر التصويت المعارض بـ ٥٤ ٠٠٠ صوت، أو ١٥,٠ في المائة من عدد الناخبين المسجلين. وفي حين أن التصويت المؤيد قد انتصر في كثير من المناطق الريفية التي كان النزاع فيها أشد ضراوة، فإن التصويت المعارض قد رجحت كفته في كثير من المدن، باستثناء بوغوتا وبرانكيا وكالي.



ووفقا لقرار المحكمة الدستورية، جعلت نتيجة الاستفتاء من المستحيل قانونا على الرئيس أن ينفذ الاتفاق النهائي. وكان الاتفاق النهائي يتضمن اتفاق الوقف النهائي لإطلاق النار والأعمال العدائية من الجانبين وإلقاء السلاح، وهو اتفاق كان قد عقد في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، ووُصفت أحكامه في رسالتي الموجهة إلى المجلس المؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦ (S/2016/643)، ثم عُرضت بتفصيل أوفى في تقرير المؤرخ ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٦ (S/2016/729). وفي الوقت نفسه، أكدت المحكمة مجددا المسؤولية الدستورية للرئيس عن حفظ النظام العام، بما يشمل ذلك من عقد مفاوضات مع الجماعات المسلحة.

وأعلن الرئيس، متصرفا بمقتضى سلطته الدستورية، في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٦ وبصورة متزامنة مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية، وقف إطلاق النار والأعمال العدائية من الجانبين بصفة نهائية. ولم يشهد الوقف الثنائي لإطلاق النار، والوقف الانفرادي السابق لإطلاق النار من جانب القوات المسلحة الثورية الكولومبية الساري منذ عام ٢٠١٥، إلا عددا منخفضا للغاية من الحوادث خلال الأشهر السابقة بحكم قيام كلا الطرفين والبعثة بالتحضير لتنفيذ أحكام اتفاق وقف إطلاق النار وإلقاء السلاح. وقد تضمنت هذه الأعمال التحضيرية، كما أبلغت المجلس في تقرير المؤرخ ١٨ آب/أغسطس، صياغة عدد من البروتوكولات المتعلقة بقواعد وقف إطلاق النار، وتشغيل آلية ثلاثية للتحقق من وقف إطلاق النار، وأمن أعضاء الآلية. وتضمنت الأعمال التحضيرية أيضا العمل مع الحكومة بشأن نشر الآلية الثلاثية على المستويين الوطني والإقليمي، وزيارة المواقع المحلية المرتقبة، وتواصل البعثة مع المجتمعات المحلية لشرح وقف إطلاق النار وولاية البعثة.

وفي عصر يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، مع بدء ظهور نتائج الاستفتاء وتصاعد المخاوف من أن تؤدي غلبة التصويت المعارض إلى استئناف القتال، أعرب الرئيس سانتوس وقائد القوات المسلحة الثورية الكولومبية تيموليون خيمينيز مجددا عن التزام كلا الطرفين الكامل باتفاق الوقف النهائي لإطلاق النار والأعمال العدائية من الجانبين الساري منذ ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٦.

البيان المشترك الصادر في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، اجتمع رئيسا فريقَي مفاوضات السلام التابعين للحكومة وللقتال المسلحة الثورية الكولومبية في هافانا لمناقشة كيفية المضي قدما. وأسفرت مباحثتهما عن بيان مشترك صدر في ٧ تشرين الأول/أكتوبر وعُرضت فيه الإجراءات التالية: إجراء حوار سياسي تقوده الحكومة مع أنصار التصويت المعارض والمواطنين بوجه عام يمكن

أن يقود الطرفين إلى إدخال تعديلات على الاتفاق النهائي؛ وتصميم بروتوكول مؤقت يستهدف توطيد وقف إطلاق النار بإجراء فصل واضح بين القوات، وتحديد قواعد السلوك، وتطبيق الآلية الثلاثية المشار إليها في القرار ٢٢٦١ (٢٠١٦) من أجل تدعيم اتفاق الوقف النهائي لإطلاق النار والأعمال العدائية من الجانبين، وضمان أمن كلا الطرفين، وحماية المجتمعات المحلية في مناطق النزاع؛ ومواصلة سلسلة تدابير بناء الثقة التي كانت قد اتخذت خلال العام الماضي والتي تضمنت جملة أمور منها إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وإبدال المحاصيل، وفصل القاصرين من صفوف القوات المسلحة الثورية الكولومبية، والبحث عن المفقودين.

وفي البيان نفسه، طلب الطرفان إلى الأمين العام، ومن خلاله إلى مجلس الأمن، أن يؤذن للبعثة بأن تتحقق من البروتوكول المقبل لوقف إطلاق النار بوصفها مُنَسَّقة آلية الرصد الثلاثية. وستكون المهام التي تؤديها البعثة فيما يتعلق بروتوكول وقف إطلاق النار مطابقة في طبيعتها للمهام المسندة إلى البعثة بموجب القرار ٢٢٦١ (٢٠١٦)، باستثناء التحقق من إلقاء السلاح من جانب القوات المسلحة الثورية الكولومبية، الذي سيرجأ حتى الاختتام الناجح للحوار السياسي واعتماد اتفاق نهائي جديد.

وفي أعقاب الاستفتاء، أكد قادة من يعترضون على الاتفاق النهائي التزامهم بتحقيق السلام، والضرورة القصوى للحفاظ على وقف إطلاق النار، وتأييدهم لإخضاعه لتحقيق دولي على يد البعثة. واستهل الرئيس سانتوس حواراً مع الجماعات والأفراد الذين أيدوا الاتفاق النهائي ومع من عارضوه، ومن بينهم الرئيس السابق والعضو الحالي في مجلس الشيوخ ألفارو أوربيي. وفي الوقت نفسه، خرجت مظاهرات سلمية عديدة، وخاصة من جانب الطلاب والشباب، في عدة مدن وبلدات كولومبية تطالب بإنهاء النزاع والإبرام الفوري لاتفاق سلام. وحتى وقت كتابة هذه الرسالة، وُضعت معظم مقترحات قادة المعارضة قيد البحث بصفة رسمية، وأخذت الحكومة إلى هافانا حزمة من الإصلاحات لمناقشتها مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وينبغي ملاحظة أن قادة المعارضة لئن كانوا قد وجهوا نقدهم إلى كثير من أحكام الاتفاق النهائي، فإنهم لم يعترضوا على اتفاق وقف إطلاق النار وإلقاء السلاح أو التحقق منه من جانب آلية رصد وتحقيق ثلاثية يشارك فيها مراقبون من الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية وتنسيقها البعثة.

بروتوكول وقف إطلاق النار الموقع في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، انتهى الطرفان من وضع بروتوكول وقف إطلاق النار، بمشاركة البعثة، وقاما بتوقيعه. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، صدر مرسوم

رئاسي لتيسير تنفيذ البروتوكول. وفيما يلي وصف موجز للجوانب والمهام الرئيسية التي يستدعيها التحقق منه من جانب البعثة الثلاثية. وتعد تلك المهام مماثلة للغاية للمهام الموصى بها المبينة في الفقرة ١٠ من تقرير المؤرخ ١٨ آب/أغسطس، والتي أذن بها المجلس في قراره ٢٣٠٧ (٢٠١٦).

ويقضي البروتوكول الموقع في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بإجراء فصل انتقالي للقوات يشكل جسرا بين الحالة الراهنة، التي تنتشر فيها هياكل القوات المسلحة الثورية الكولومبية في كل أنحاء البلد بصورة متفرقة للغاية يتعذر معها التحقق من وقف إطلاق النار بصورة موثوقة، وبين فصل القوات المتوخى في اتفاق وقف إطلاق النار وإلقاء السلاح. ويقضي هذا الاتفاق بأن تُحدد في النهاية ٢٧ منطقة ونقطة محلية تُجمَع فيها القوات المسلحة الثورية الكولومبية مقاتليها وميليشياتها في آخر المطاف، وتتسلم البعثة فيها أسلحة هذه القوات. ومن المتصور أن يستغرق إلقاء السلاح بموجب ذلك الاتفاق ١٨٠ يوما.

ويقضي مفهوم فصل القوات الوارد في البروتوكول الموقع في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بأن تُنقل القوات المسلحة الثورية الكولومبية مقاتليها وميليشياتها إلى ما بين ٥٠ و ٦٠ نقطة تجمع أولي مؤقتة، وهي نقاط لم يتم الانتهاء بعد من تحديدها. وسيعيد الجيش نشر وحداته بحيث تفصل مسافة لا تقل عن ثلاثة كيلومترات بينها وبين معسكرات القوات المسلحة الثورية الكولومبية القائمة في كل نقطة من نقاط التجمع الأولي المؤقتة. وينبغي أن أضيف أن الحكومة تتحمل، بموجب البروتوكول، المسؤولية عن توفير الدعم اللوجستي لنقاط التجمع الأولي المؤقتة. وسيكون ذلك عاملا رئيسيا في ضمان استدامة وقف إطلاق النار. وستتحمل القوات المسلحة الثورية الكولومبية هذه المسؤولية خلال الأيام الثلاثين الأولى بعد توقيع البروتوكول.

وبموجب البروتوكول، سيعتقد الطرفان بالقواعد المتفق عليها في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٦ والمشار إليها في الفقرة ٣ من تقرير المؤرخ ١٨ آب/أغسطس، والتي تشمل التزامات بالامتناع عن مجموعة أفعال يمكن أن تفضي إلى مواجهة مسلحة، والامتناع عن أي عنف أو تهديد بالعنف يمكن أن يعرض السكان المدنيين للخطر، وخاصة الأفعال التي يحدوها دافع جنساني، والالتزام بأمن جميع أعضاء الآلية الثلاثية الذين سيتحققون من الاتفاق، بمن فيهم المراقبون التابعون للبعثة.

وسيُتهدى أيضا لدى التحقق من البروتوكول بالمبادئ المبينة في تقرير المؤرخ ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٦. وستكون البعثة جزءا من الآلية الثلاثية وستتولى تنسيقها، بمشاركة مراقبين من الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية. ومنذ صدور تقريره،

أُنشئت الآلية في بوغوتا وفي ستة من مقراتها الإقليمية الثمانية. وخلال الأسابيع المقبلة، سُنْتَشَر في المقرين الإقليميين المتبقين وسَتَشْرَع في الانتشار في المقرات المحلية السبعة والعشرين.

ويكمن الفرق بين التحقق من البروتوكول الموقع في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وطرائق التحقق المبينة في تقرير المؤرخ ١٨ آب/أغسطس في أن نقاط التجمع الأولي المؤقتة ووحدات الجيش المنتشرة بجوارها ليست قريبة من المقرات المحلية السبعة والعشرين لآلية الرصد والتحقق. ولذا فإن التحقق من فصل القوات والامتنال لقواعد وقف إطلاق النار سيستدعي القيام بزيارات دورية من تلك المقرات المحلية إلى مناطق سيكون حجمها، الذي يشمل نقاط التجمع الأولي المؤقتة والمنطقة الأمنية التي تغطي ثلاثة كيلومترات ومناطق عمليات الوحدات العسكرية، أكبر كثيرا مما كان متصورا في البداية.

وستكون المهام الأساسية للبعثة مطابقة لنظيرتها المبينة في الفقرة ١٠ من تقرير المؤرخ ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٦، وهي: (أ) تنظيم عمليات الآلية، مع مراعاة تنسيق المهام وتحليل التهديدات والاحتياجات اللوجستية؛ (ب) رصد المواقع المحلية وزيارة معسكرات القوات المسلحة الثورية الكولومبية؛ (ج) رصد المناطق الأمنية وزيارة الوحدات العسكرية التي أعيد نشرها؛ (د) زيارة المراكز السكانية المحاورة من أجل التواصل مع السكان المحليين والسلطات المحلية. وتعد هذه المهمة الأخيرة من الوظائف الرئيسية للمكون المدني للبعثة على المستوى المحلي.

وسيظل أمن أعضاء البعثة مسؤولية منوطة بحكومة كولومبيا. وقد تضمن البيان المشترك الصادر في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ التأكيد مجددا على التزام كل من الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية بأمن أعضاء البعثة، وكذلك دعوة البلدان التي ساهمت بمراقبين إلى أن تواصل نشر رجالها ونسائها تحت علم الأمم المتحدة. وستواصل الشرطة الوطنية الكولومبية تحمل المسؤولية عن أمن آلية الرصد والتحقق والبعثة بوجه عام. وقد أُنشئت وحدة خاصة لذلك الغرض. وستواصل إدارة شؤون السلامة والأمن تقديم الدعم التشغيلي والمشورة بشأن السياسات والإجراءات المتعلقة بنظام إدارة أمن البعثة، بالتعاون الوثيق مع السلطات الكولومبية.

وسيتطلب أداء المهام المطلوبة للتحقق من البروتوكول الموقع في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أن يظل هيكل البعثة على صورته المبينة في الفقرات ١٦ إلى ٣٢ من تقرير المؤرخ ١٨ آب/أغسطس والمعتمدة من جانب مجلس الأمن في قراره ٢٣٠٧ (٢٠١٦). وإلى أن يبدأ سريان الأحكام المتعلقة بإلقاء السلاح من جانب القوات المسلحة

الثورية الكولومبية، ستكون هناك حاجة إلى نحو ٤٠٠ مراقب، وهو عدد أقل من العدد المتوخى في الأصل وهو ٤٥٠ مراقبا، على أنه يكون مفهوما أنه ستكون هناك حاجة إلى المراقبين الخمسين الإضافيين عندما يبدأ إلقاء السلاح. وسيحتاج المراقبون الأربعمئة مزيدا من الجهود اللوجستية لأنهم سيغطون عددا كبيرا من المواقع. وستُرجأ المصروفات المتعلقة بإلقاء السلاح إلى حين بدء تلك العملية. وليست هناك، على وجه الإجمال، زيادة متوقعة في الموارد المطلوبة لتنفيذ الأنشطة المشمولة بالبروتوكول.

وبالإضافة إلى ذلك، لما كان هيكل الآلية الثلاثية وتكوينها ونشرها سيظل كما هو دون تغيير، فإن التوصية الواردة في الفقرة ٣٦ من تقرير المورخ ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٦ والمتعلقة بتقاسم تكاليف تفعيل الآلية وتشغيلها، التي أيدتها مجلس الأمن في قراره ٢٣٠٧ (٢٠١٦)، تبقى قائمة. وسيقدم الدعم المشار إليه في الفقرة ٢ من ذلك القرار لدى تهيئة المناطق والنقاط المخصصة لإلقاء السلاح من جانب القوات المسلحة الثورية الكولومبية.

#### ملاحظات

التحقق من الفصل الانتقالي للقوات قابل للتطبيق من الزاوية التقنية. وهو قابل للتطبيق أيضا لأن كلا الطرفين ملتزم به بصورة حقيقية. ولعل من المفاجئ وسط الأزمة السياسية التي طعنت في صلاحية الاتفاق النهائي أن يكون الطرفان، ولا سيما القوات المسلحة الثورية الكولومبية، قد تمكنا من الاتفاق بهذه السرعة على فصل القوات مما يعكس نية واضحة لوضع حد نهائي للنزاع. ويعكس ذلك أيضا ارتفاع مستوى الثقة التي بُنيت على مر السنين التي استغرقتها المفاوضات في هافانا، والتفاعل الإيجابي في الميدان بين القوات المسلحة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية. كما ينبع من الاقتناع المشترك لكلا الجانبين بأن العودة إلى النزاع سيكون أسوأ نتيجة يمكن الوصول إليها.

والإصرار على عدم العودة إلى النزاع ليس قاصرا على الجانبين وحدهما. فهو يسري في التصريحات التي أدلى بها معارضو الاتفاق ومؤيدوه على حد سواء، وفي الشعارات التي رفعها من خرجوا في مسيرات سلمية في شوارع كولومبيا. وإذا كان هناك أمر ينبغي أخذه في الاعتبار فهو أن الالتزام بالسلام على صعيد البلد بأسره قد خرج من الاستفتاء وهو أكثر قوة ووضوحا، مما يعزز توافق الآراء حول وجود البعثة.

ومن الأمور الهامة والواعدة من ذلك المنظور أن الحكومة وجماعة مسلحة أخرى، هي جيش التحرير الوطني قد تمكنتا، بعد سنتين من المحادثات الاستكشافية، من أن تعلننا في

جمهورية فنزويلا البوليفارية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ البدء الرسمي للمفاوضات بينهما، التي ينتظر أن تُستهل المرحلة العلنية منها في كيتو في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ إكوادور والبرازيل وشيلي وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا والنرويج على تحمل مسؤولية دعم هذه العملية الجديدة الهامة للغاية.

وقد اتفق الطرفان على أن يبدأ التحقق من الفصل الجديد للقوات في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بعد أن يكون أعضاء آلية الرصد والتحقق التابعون للقوات المسلحة الثورية الكولومبية قد أتموا تدريبهم كمراقبين. وحتى وقت كتابة هذه الرسالة، كانت البعثة قد نشرت ١٥٢ مراقبا في العاصمة بوغوتا وفي ثماني مناطق. وبمقدور البعثة أن تستوعب فورا، بالنظر إلى مستوى التحضير اللوجستي، ٦٨ مراقبا آخر. وسيتيح هذا للبعثة أن تستهل أنشطة التحقق بستة مراقبين وموظفين مدنيين في كل مقر محلي. وسيكون من المهم زيادة قدرة البعثة على وجه السرعة. وأعتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن امتناني لأعضاء جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والبلدان الأخرى التي وفرت مراقبين للبعثة. وسيكون استمرار دعمها في الأسابيع المقبلة حاسم الأهمية.

والغرض من البروتوكول الموقع في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ هو، كما سلفت الإشارة، أن يُوطد، بما في ذلك من خلال التحقق الدولي، وقف إطلاق النار والأعمال العدائية من الجانبين الذي أعلن في ٢٩ آب/أغسطس من قبل الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية. وسيطبق هذا الوقف ريثما يدخل اتفاق وقف إطلاق النار وإلقاء السلاح حيز النفاذ، إلى جانب الاتفاق النهائي الذي يلتزم كلا الطرفين بتعديله عن طريق الحوار السياسي كي يصبح مُعبّرا عن نتيجة الاستفتاء الذي جرى في ٢ تشرين الأول/أكتوبر.

وقد بدأ ذلك الحوار السياسي في أعقاب الاستفتاء وما زال مستمرا حتى وقت كتابة هذه الرسالة. وقد شددت الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية على أن هدفهما هو عملية دينامية تفضي إلى إدخال تعديلات وإيضاحات وتصويبات على الاتفاق النهائي، يعقبها بدء سريان اتفاق جديد بموجب طرائق تزيد مشروعيته إلى أقصى حد.

وقد شددت البعثة، في محادثاتها مع الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية والجماعات الكولومبية المؤيدة أو المعارضة للاتفاق النهائي، على ضرورة أن يستند وقف إطلاق النار إلى عملية سياسية متينة تفضي إلى اتفاق واسع النطاق في أقرب وقت ممكن. وقد أكدت للقادة الرئيسيين، في مناسبات علنية وفي لقاءات خاصة على حد سواء، ضرورة

التراضي على حل توفيقى لضمان أن تحظى اتفاقات السلام بالدعم، وألا تفقد عملية السلام زخمها، مع ما قد يقترن بذلك من خطر انهيار كل ما تم بناؤه بصبر على مر السنين.

وأدركُ التحديات التي ينطوي عليها التوصل إلى توافق في الآراء. وسيتعين على كل الأطراف أن تتحلى بالحكمة السياسية للتغلب على الانقسامات التي أبرزها الاستفتاء.

وأود أن أؤكد أن السياق الجاري إن كان له تأثير ما على بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا فهو أنه قد زاد من أهميتها. ويساعد وجود البعثة على تعزيز الثقة الشعبية بأنه مهما كان الحوار السياسي الدائر معقدا، فقد تم بلوغ نقطة اللاعودة في البحث عن السلام في كولومبيا.

لقد أظهر مجلس الأمن بالإجماع وبصورة ثابتة دعمه لعملية السلام في كولومبيا. وأوصي بأن يوافق على طلب الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية بأن يُؤذن للبعثة بأن تتحقق من تنفيذ بروتوكول وقف إطلاق النار الموقع في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ويتفق ذلك الطلب، كما أوضحت في الفقرات السابقة، اتفاقا تاما مع الولاية المحددة في القرار ٢٢٦١ (٢٠١٦) وتوصياتي المتعلقة بهيكل البعثة ومهامها وحجمها المعتمدة في القرار ٢٣٠٧ (٢٠١٦).

وسأكون ممتنا إذا تسنى الموافقة على الإذن في أقرب وقت ممكن لتمكين البعثة من أن تحصل من الجمعية العامة دون إبطاء على ما تحتاجه من موارد لتلبية التوقعات العالية للمجتمع الكولومبي اليوم.

(توقيع) بان كي - مون